



مكتبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

منظومة

سل السيف في حال كيف

المؤلف

عبدالقادر بن محمد بن يحيى (الطبري)

خبرا وحالا ومعنوا مطلقا كما نص عليه ابن هشام في المعنى وتنع فاعلا فالاللو
 وابن مالك في قوله تعالى وبين لكم كيف فعلنا بهم وصبرناكم ان التوذيير
 كيفية فعلنا بهم ان السعد التتازلي قال في اللوغ ما نصه وذكر بعضهم
 انها سلب عنها معنى الاستفهام واستعملت اسم الحال كما حكى قطرب عن بعض
 العرب انظر الى كيف يصنع اي الى حال صنعته انتهى فكيف يكون بعدم نص
 مع وجود التوذيير نحو وجهها حتى عن معنى الاستفهام فظهر بذلك بطلان
 ما قاله المتعرض من كونها ظرفا غير متصرف **فان قلت** فما الدليل على
 جواز كونها مبتدأ **قلت** لنا اذلة كثيرة على ذلك منها ما هو بطريق الالزام
 ومنها ما هو بطريق التحقيق اما الاول فهو ابطال كلام الخصم
 ما تقدم من اثبات كونها اسما والاصل في كلامهم مجرد عن العوامل جواز
 كونها مبتدأ الامناع ومن ادعى وجود المانع فعليه البيان واما الثاني فهو
 ان ابن هشام نقل عن الاخفش انها اسم غير ظرف وان تقديرها في
 نحو كيف زيد هو معناه وهو كيف فان قلت هل لذلك من نظير اي انه
 اذا كان لقولنا اصبح مثلا حكم يكون لما هو معناه وهو كيف **قلت** نعم
 فان السيد ركن الدين نقل عن سيبويه انها اسم صريح غير ظرف لو فروع
 صحيح او سقيم في جوابه لان الجواب ينبغي ان يكون مطابقا للسؤال
 والجواب في قوله كيف زيد اما صحيح او سقيم وقوله صحيح او سقيم اسم صريح
 غير ظرف ويكفي اما هو السؤال وهو كلمة كيف فتكون هذه الكلمة اسما صريحا
 غير ظرف انتهى ثم انه ايضا نقل عن سيبويه الرد على من ادعى ظرفيتها قياسا
 على بن جاصم العلي في الحال نحو كيف زيد ضاحكا وابن زيد قائما بان ابن
 في المثال المذكور لما كانت تجاب بالظرف قولهم في الدار مثلا كانت طرف
 بخلاف كيف فانها تجاب بما تقدم **فان قلت** قد نقل عن سيبويه القول بظرفيتها
قلت نعم وقع ذلك منه ايضا الا انه مردود فلا يمسك به فان قلت يلزم
 في كلامه الثاني **قلت** لا يلزم لاحتمال انه جمع عن المرجوح الى الراجح لما ظهر
 له دليلا بدليل استدلاله للراجح دون المرجوح او لاحتمال كون اطلاق

القول

كلامهم

السيراني

يندرج خبره تحت
 خبره الذي هو
 خبره الذي هو
 خبره الذي هو

الطرق عليهما من قبيل المجاز حسب ما تقدم عن ابن مالك وقوله بنى الظرفه يريد
 به الحقيقة ولا ينافي هذا **وقد نص** ابن الحاجب عن ان اسما الاستفهام والظرف
 حكمهما في وجوه الأعراب حكم كم وبين ان في كم وجوهها اربعة المنب اذا كانت
 بجزء فعل غير متشغل عنها بغيرها نحو كم ضربت يوما والمجاز اذا كان قبلها حرف
 جرا ومضاف والرفع على الابتداء اذ لم تكن طرفا ولم يكن بعدها وقبلها ما ذكر
 سابقا والرفع على الجزية ان كانت طرفا **ونص** ايضا على ان المبتدأ اذا كان
 منتزعا على ماله صدرا الكلام كالاستفهام يجب تقديمه وتعيينه ومثله بقوله
 نحو من ابوك قال بعض الثارحين للخلاصة فان من متبدا فيشتمل على ماله صدر
 الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذ ابوك وابوك خبر وقد اذهب
 سيبويه انتهى **وقد سلف** نظير هذا القول عن سيبويه في كل تكررة
 تقدمت استفهاما واجتمعت مع معرفة ومثله بقوله نحو كم مالك على ما فيه من
 المناقضة ولا شك في ان اسما الاستفهام متساوية الاقدام كما يشهد به كلام عموم كلامه
 نحو كم وخصوص تعليله يتضمن ما يستحق الصدرة فان قلت فلم لم يعمل هو
 او غيره فكيف قلت لا **وقد** لهذا السؤال لانه من قبيل تعيين الطريق وهو غير ورود
 متعين كما هو واضح بين بل لو مثل بذلك لا يمكن ان يقال ان كم لا تصلح للابتداء
 لان سيبويه لم يفتقر بها وهذا ليس من داب المخلصين **وما ذكرناه** من
 الجواب جعل طريق الالزام واما الجواب على طريق التحقيق فهو ان كيف لما جرى خلاف
 في ظرفيتها لم تصلح لان تكون ضالا للامان المتماثلين فلذلك مثل عا هو متفق
 عليه في عدم الظرفية قتامة فانه من ابيكارا لا فكار على ان من يقول بظرفية
 كيف لا يمنع ارتفاعها لان ابن الحاجب وغيره نصوا على ان كل ما هو لازم للظرفية
 يرتفع في الاستفهام محذورا مع انتصابه لا على الظرفية اذا كان المبتدأ موجعا
 ومثله ذكره كان متبدا اذ لا فارق قد عوي عدم الضرف من عدم حسن
 الضرف وقد ذكر ابن هشام في باب المسك شروط ما يجزعه بالذي اذ فرغها
 فعدم جعلها كون الجزية مما يقبل لنا خبر **قال** فلا يجز عن ايهام اي في
 الاستفهام من قوله تك ايهام في الدار لا تك تقول حتى الذي هو الدار ايهام

و

179

كلامهم

السيراني

يندرج خبره تحت
 خبره الذي هو
 خبره الذي هو

شبكة
 المحنة اولى الطوارق
 الالوكة
 www.alukah.net

فتزيل الاستفهام عن صدره وكذا القول في جميع اسما الاستفهام والشرط
 وكلم الخبرية وما التخييلية وصير الثالث لا يجز عن شي منها لما ذكرنا اي من ازال
 ماله صدر الكلام عن صدره كما قاله شارح كلامه انتهى وهو صريح في المطلوب
 لان كيف من جملة اسما الاستفهام وقد صرح بان اسما الاستفهام صالحة
 لان خبر عنها لولا مانع عدم القبول للتاخير وهو دليل على الاقرار بالقبول كذلك
 اذ صوف فرع لصحة الاخبار عنها والاخرجت من اول وهلة كما هو حال واضح هذا
 وقد اشار الي ما ذكرناه شيخ الاسلام ابن حجر رحمه تعالى فانه قال في قول
 البخاري وقول هو لا رفع على حذف الباب عطفا على الجملة لا كما في محل رفع وكذا
 على تبين باب انتهى ومعلوم ان الجملة المعطوف عليها هي قول البخاري كيف
 كان بك الوجيه باعتبار من ممتدا وخبر وحي في محل رفع على انها خبرا لمبتدئ
 محذوف ليلا يرد على شيخ الاسلام باعتبار التقدير الاول اي انها كيف يعطف مستند
 عليها بالرفع اذ لا محل لها من الاعراب ويؤيد ذلك ما صرح به النووي على
 رواية رفع القول من انه عطفا على كيف فانه صريح في رفع محلها فاقلت
 لم لا يكون الجملة المذكورة في كلام ابن حجر مراد ايها الجملة الفعلية وهي كان
 بدوي الوجيه قلت لا يجوز ذلك لانه يلزم منه ان بصير التقدير كيف قول
 الله وقد منع شيخ الاسلام في رواية المرحوم قال وبالجر عطفا على كيف وانبات
 بانها بغير تبين والتقدير وبان معنى قول الله كذا ولا يصح تقدير كيفية قول
 الله لان كلام الله لا كيف قاله عياض انتهى فلذلك لم يقع في رواية الرفع
 على المعطف على بدوي الذي اشار اليه الترمذي لما يلزم من الجملة والمراد المذكور
 وان ناقضه في ذلك ما هو مبيوط في شرحنا وقد صرح الترمذي في رواية
 الخبر انه عطفا على محل الجملة التي هي كان بدوي الوجيه اي باعتبار انبات
 الباب غير ممنون لانها في محل جريا ضاقته اليها وهو ناطق بان المراد بالجملة
 ما ذكرناه واحتمال خلافه تصح اي تعسف وتكلف اي تكلف ومما يوجب
 ما ذكرناه ان الحديث عنه كيفية بدوي الوجيه وحصوله ويشير الي
 ذلك قول الترمذي في مقام ذكر الاجوبة عن الاعتراض على البخاري بعدم

الله
 تركيب
 مستندة

كما ذكر

كمنتهى

مطابقة بعض ما في الباب من الاحاديث للدرجة والحد والبيان بمحلته بيان كيفية
 به والوجيه لا يمكن حديث منه فلو علم من مجموع ما في الباب كيفية بدوي الوجيه
 انتهى والحاصل ان المراد بيان كيفية بدوي الوجيه للمقام وجب الخلوته بخارجها وهي
 الملكة على الهيئة المحبوسة وعطه لرسول الله صلى الله عليه وسلم الى اخر الاحوال
 والبيانات المذكورة في الحديث فيصير معنى الترجمة اما على القول بزيادة كانت فاي عم
 كيفية بدوي الوجيه وهي مسئلة سيبويه واما على القول بزيادة فاي كيفية بدوي الوجيه
 على هذا فكيف تكررة والكره لا يتبدل بها لا يحسب قلت قد تقدم في صدر الرسالة
 جواب هذا السؤال عن ابن هاشم والوجهاني على ان ابن الجرجاني صرح في ترجمه
 على الارشاد بان المحققين حوزوا نظاره المستد اقياسا على الفاعل لكونها ذاتين
 تختم عليهما وينو اذ ذلك على حصول الفاعلية وجعلوا منه كوكب اتفق وقد
 سلف عن والده في شرح المقام خودك ولو سلم للسائل عدم رضاه بذلك
 وعسكه بطلب المسوغ فقد صرح الفقيه بان من الماعاات الاعتماد على الاستفهام
 كيف ما هو نفيه اسم استفهام وتقدم من ابوك نظير ذلك ولكن هذا اخر
 ما رقتاه من الرسالة المستقلة ذبول الخلاله جعلها الله للمهتدين نور
 وهدي وللمتقين حقاورد فانتم نظروا طرزاها لا سلوك الانصاف
 ولم تطرفوا طرفاها الا بطرف الانحاف اقتتلا لقوله صلى الله عليه وسلم لان
 يهدي الله بك رجلا واحد اخيركم من حمر النعم هذا مع الرجوع الى الحق
 احق هه والواجب ان يعطى كل شخص ما استحق وترك الغاير هذا الحق
 غيبه والتسلم لمن صواحق نعمة عطيه فقد قيل تعبير قليل
 اذ لم تستطع ساقده هه وجاوزه الى ما تستطيع هه
 وهذه شئ شئ شئ اعرفها من اخرم وادرسها من
 اعلم هه . بعد ان عرفت وما الوجيه

